● أخبار قصيرة

٢٤ مليار دولار .. خسائر الاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٥ بعد تحوله عن نفط روسيا

كشف تقرير أوروبي أنّ التحوّل عن النفط الروسي كلّف الاتحاد الأوروبي خسائر كبيرة تجاوزت ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٥ وحده، نتيجة ارتفاع أسعار النفط المستورد بعد العقوبات على موسكو. فوفق بيانات «يوروستات»، ارتفع متوسط سعر البرميل من ٥٧,٤ يورو عام ٢٠٢١ إلى ٦٤,٣ يورو في ٢٠٢٥، رغم انخفاض حجم الواردات إلى ٣,٣ مليارات برميل.

وارتفعت فاتورة الاستيراد إلى ٢١٢,٣ مليار يورو مقارنة بـ١٩٣,٨ ملياراً قبل العقوبات، ما أدى إلى خسائر مباشرة بلغت ٢٢,٧ مليار يورو. ووفق الحسابات، دفع الاتحاد الأوروبي زيادة تراكمية قدرها ٢٥٩,٩ مليار يورو بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، لترتفع خسائره الإجمالية منذ بدء العقوبات إلى نحو ٢٨٢,٦ مليار يورو.

طائرات عسكرية أميركية في شمال شرق نيجيريا ضمن «مهمة أمنية»

أفاد مسؤولون بأن ثلاث طائرات عسكرية أميركية تحمل جنوداً وأسلحة وصلت إلى مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو النيجيرية، إيذاناً ببدء عملية انتشار أمني ثنائي جديد يركز على أدوار الدعم.

وصرّح مسؤولون في مقر وزارة الدفاع النيجيرية، لوكالات إعلامية، بأن نحو ١٠٠ جندي أميركي وصلوا إلى نيجيريا بين الخميس والأحد، كجزء من عملية انتشار أولية، مع وجود رحلات جوية إضافية مقررة في الأسابيع المقبلة.

وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع النيجيرية اللواء، سامايلا أوبا، قال في وقتٍ سابق، إن «الأفراد الأميركيين لا يخدمون في عمليات قتالية، ولن يضطلعوا بدور عملياتي مباشر».

الاتحاد الأوروبي: إجراءات الاحتلال لتسجيل أراضي الضفة غير قانونية

دعا الاتحاد الأوروبي، الاثنين، كيان الاحتلال إلى التراجع عن إجراءاته الجديدة الهادفة إلى تسجيل الأراضي في الضفة الغربية المحتلة، معتبراً أن هذه الخطوة تمثل «تصعيداً جديداً» في المنطقة.

وقال المتحدث باسم المفوضية الأوروبية، أنور العنوني، إنّ القرار الصهيوني «يشكل تصعيداً جديداً»، مذكّراً بأن ضمّ الضفة «غير قانوني من منظار القانون الدولي»، ومشدداً على دعوة الاتحاد الأوروبي كيان الاحتلال إلى العودة عن هذا القرار.

وكان كيان الاحتلال قد وافق على قرارات لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية. وصدّق «الكابينت» على مشروع قرار يقضي ببدء إجراءات تسوية وتسجيل أراضٍ في الضفة الغربية، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧.

ويده على سلاحه

العدو يبقي غزة تحت النار.. شعبٌ يقاوم الإبادة ومحاولات كسر إرادته

الوفاق/ يعيش قطاع غزة تحت حصار خانق، لكن السنوات الأخيرة حملت تحولاً نوعياً في طبيعة العدوان الصهيوني، إذ باتت غزة ساحة اختبار لسياسات دولية تتجاوز حدود فلسطين. ومع مطلع عام ٢٠٢٦، تتكثف الضغوط الصهيونية. الأميركية لفرض ترتيبات أمنية تُجرد الفلسطينيين من حقهم في الدفاع عن أنفسهم، بينما تُدار العمليات العسكرية بجرعات محسوبة تهدف إلى إنهاك المجتمع دون إثارة ضجة عالمية. في هذا المشهد، يجد الغزيون أنفسهم أمام معادلة ظالمة: إما القبول بنزع إرادتهم، أو مواجهة خطر إبادة جديدة. وما يجري اليوم ليس مجرد صراع محلي، بل جزء من مشروع لإعادة تشكيل المنطقة على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية، حيث تتحول غزة إلى مرآة أكبر على شكل النظام الدولي الذي يتصدع أمام أعين الجميع.

غزة بين التصعيد المستمر ومعادلة الردع

تعيش غزة حالة استنزاف دائمة، إذ لا تكاد تنتهي جولة عدوان حتى تبدأ أخرى. الاحتلال يعتمد سياسة الحرب منخفضة الوتيرة، مستخدماً الطائرات المسيّرة والذخائر الصغيرة لضرب البُنية الاجتماعية والاقتصادية دون أن يثير ردود فعل دولية واسعة. هذه السياسة تهدف إلى إبقاء المقاومة تحت الضغط وإضعاف المجتمع المدني تدريجياً وفرض معادلة ردع من طرف واحد، بحيث يصبح القصف أمراً عادياً لا يستدعي اهتمام العالم.

ومع مرور الوقت، يتحول العدوان إلى روتين يومي، بينما يدفع الفلسطينيون الثمن الأكبر من حياتهم وبيوتهم ومستقبلهم، في ظل صمت دولي يكتفي بإدارة الأزمة بدلاً من إنهائها.

وهكذا لا يكاد القطاع يلتقط أنفاسه حتى تعود الطائرات المسيّرة لتفتح جولة جديدة من التصعيد. كيان الاحتلال يبرّر عملياته بأنها ردّ على «محاولات خروج من الأنفاق» أو «تحركات مشبوهة» قرب مناطق انتشار قواته، لكن الوقائع تشير إلى سياسة ممنهجة تهدف إلى إبقاء المقاومة تحت الضغط الدائم.

نزع السلاح ومحاولة فرض الاستسلام

الملف الأكثر حساسية هو سلاح المقاومة، الذي يحاول كيان الاحتلال والولايات المتحدة تجريده من مضمونه عبر ضغوط سياسية وأمنية متواصلة. العدو الصهيوني لا يريد تهدئة، بل يريد إنهاء القدرة الفلسطينية على الردع، ولذلك يصرّ على نزع السلاح بالكامل، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة التي تُعدّ الحد الأدنى من أدوات الدفاع عن النفس. هذا الإصرار لا يعكس حرصاً على الأمن، بل رغبة في فرض استسلام كامل على شعب محاصر. بالنسبة للفلسطينيين، السلاح ليس مجرد بندقية، بل رمز للوجود والكرامة، والتخلي عنه يعني القبول بواقع تُفرض فيه الحياة والموت بقرار خارجي. لذلك ترفض الفصائل أي صيغة تُفقدها القدرة على حماية شعبها، لأنها تدرك أن أي تنازل في هذا الملف سيُترجم إلى فقدان القدرة على الردع وإلى فتح الباب أمام مرحلة جديدة من السيطرة الصهيونية المباشرة.

تفاهمات أمنية غير معلنة وإدارة الإبادة ببطء

تشير الوقائع إلى تفاهم ضمني بين تل أبيب وواشنطن يسمح للاحتلال بالتحرك داخل القطاع بحرية، شرط أن يبقى العدوان هادئاً إعلامياً. لذلك نرى اغتيالات مركّزة وقصفاً محدود التأثير وضربات ليلية بطائرات مسيّرة تستهدف البُنية التحتية الحيوية. هذه السياسة ليست حرباً بالمعنى التقليدي، بل إبادة بطيئة تُدار بعناية، بحيث يبقى القطاع في حالة موت تدريجي دون أن يتحول إلى حدث عالمي يومي. الاحتلال يدرك أن المجازر الكبرى تثير الرأي العام الدولي، لذلك يعتمد أسلوباً أكثر هدوءاً لكنه لا يقل فتكاً، يهدف إلى إنهاك المجتمع الفلسطيني وتفكيك قدرته على الصمود من الداخل.

غزة كورقة في لعبة القوى الإقليمية والدولية

غزة اليوم ليست مجرد ملف فلسطيني، بل ورقة ضغط في يد القوى الكبرى. كيان الاحتلال يستخدم ملف نزع السلاح لابتزاز واشنطن، بينما ترى الإدارة الأميركية في غزة ساحة اختبار لخططها في الشرق الأوسط. القوى الإقليمية في المنطقة، تحاول منع الانفجار الكامل، لكن القرار الحقيقي يبقى بيد من يملك القوة العسكرية. وهكذا يتحول القطاع إلى رهينة لتوازنات خارجية، بينما يُهمَّش صوت الشعب الفلسطيني الذي يدفع الثمن الأكبر. وفي ظل هذا المشهد، يصبح الفلسطينيون مجرد عنصر في معادلة دولية أكبر، تُرسم فيها خرائط النفوذ والتحالفات، بينما تُترك حقوقهم الأساسية معلّقة بين الوعود والتفاهمات غير المعلنة.

بين محاولات نزع السلاح وتهديدات الإبادة، وبين تفاهمات أمنية غامضة وضغوط انتخابية صهيونية، يبقى قطاع غزة صامداً رغم كل شيء

المقاومة بين الاستنزاف والصمود

ورغم الخسائر الكبيرة، ما زالت المقاومة قادرة على الصمود، لأنها تدرك أن التخلي عن السلاح يعني التخلي عن الحق في الوجود. الضغوط الدولية تهدف إلى فرض معادلة آخر خرطوشة، لكن الفصائل ترفض أي صيغة تُفقدها القدرة على الردع. ومع ذلك، يدرك الجميع أن استمرار المواجهة يفاقم الاستنزاف البشري والاقتصادي، ما يجعل غزة أمام معركة طويلة تتطلب صموداً استثنائياً. ومع كل جولة عدوان، يثبت الفلسطينيون أن قدرتهم على التحمل تتجاوز حسابات القوى الكبرى، وأن إرادتهم السياسية لا يمكن كسرها بسهولة، مهما اشتدت الضغوط.

حياة معلّقة بين الحرب واللاحرب

في ظل غياب اتفاق حقيقي، يعيش الغزيون حياة معلّقة بين حرب لا تتوقف وهدوء هشّ لا يلبث أن ينهار. المدارس والمستشفيات والبُنية التحتية كلها تتأثر بالتصعيد المستمر، والخوف من عودة الإبادة يخيّم على الناس، بينما تبدو أي تسوية عادلة بعيدة المنال. الأزمة لم تعُد سياسية فقط، بل تحولت إلى مأساة إنسانية شاملة، إذ يصبح البقاء نفسه معركة يومية. ومع ذلك، يواصل الناس حياتهم بإصرار لافت، يدرّسون أبناءهم، يعيدون بناء ما تهدم، ويبحثون عن لحظات صغيرة من الفرح وسط الركام، في مشهد يعكس قدرة الفلسطينيين على تحويل الألم إلى قوة.

غزة في قلب إعادة رسم الشرق الأوسط

تحاول واشنطن وتل أبيب فرض نظام أمني جديد في المنطقة، وغزة هي نقطة الاختبار الأولى. أي خطوة ميدانية أو سياسية في القطاع ترتبط اليوم بملفات الطاقة والممرات البحرية والتحالفات العسكرية. الاحتلال يسعى إلى استثمار اللحظة الدولية لإعادة صياغة قواعد الاشتباك بما يضمن تفوقه المطلق، بينما يبقى الشعب الفلسطيني خارج حسابات القوى الكبرى، رغم أنه صاحب الأرض والقضية. وهكذا تتحول غزة إلى محور في معركة أكبر تتعلق بإعادة توزيع القوة في الشرق الأوسط، حيث تُستخدم معاناة الفلسطينيين كأداة في صراع لا يملكون فيه سوى الصمود.

ختاماً، غزة اليوم ليست مجرد ساحة مواجهة، بل مرآة لصراع أوسع على شكل النظام الدولي. بين محاولات نزع السلاح وتهديدات الإبادة، وبين تفاهمات أمنية غامضة وضغوط انتخابية صهيونية، يبقى القطاع صامداً رغم كل شيء. كيان الاحتلال يريد إنهاء المقاومة، لكن الفلسطينيين يرون في الصمود خيارهم الوحيد للحفاظ على حقهم في الحياة والحرية. وفي غياب حل سياسي عادل، ستظل غزة تقاوم، لأنها تمثل جوهر القضية الفلسطينية وكرامة شعب يرفض أن يُمحى من التاريخ.

صحيفة بريطانية: تحالف مناهض لترامب يهدف إلى استبداله

رأى معلّق الشؤون الأميركية في صحيفة «آي بايبر» البريطانية، سيمون ماركس، أنّ «دونالد ترمب بحاجة ماسّة إلى صرف الانتباه عن أزمة سياسية متنامية»، معدّدًا تحدّيات داخلية تواجه ترامب يقودها خصومه الديمقراطيون.

وأوضح ماركس، في مقال في الصحيفة، أنّه «بعد أسبوع مليء بالخسائر والانكسارات والهفوات في إدارته (لترامب)، ما زالت عناوين الصحف الأميركية تركّز على أسئلة غير محلولة تتعلّق بملفات إبستين، وانخفاض معدلات تأييد ترامب، والبدايات الأولى لتحرُّكات الديمقراطيين لاستبداله».

وقال ماركس: «مع اقتراب خطابه عن حال الاتحاد، يجد ترامب نفسه في لحظة محفوفة بالمخاطر. فقد بدأت ثقة الرأي العام ببعض مزاعمه تتراجع، مع تساؤلات عمّا إنْ كانت ملفات إبستين ستبرّئه فعليًا من أيّ مخالفات، كما زعم في وقت سابق الشهر الحالي».

كذلك، فإنّ «تراجع ترامب الأخير في مينيابوليس قد يُظهِر صورًا، الأسبوع الحالي، لوحدات الهجرة والجمارك وحرس الحدود وهي تغادر المدينة خاسرة بعد انسحاب مهين»، وفق ماركس.

وبشأن الداخل الأميركي، ذكر ماركس أنّ «ترامب وحلفاءه يواصلون استخدام سلطاتهم التنفيذية لمحاولة التأثير في نتائج انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك فرض بطاقات هوية للناخبين، وهو ما عدَّه معظم الديمقراطيين محاولة لإقصاء الناخبين من السود واللاتينيين والطبقة العاملة، وتقليل دعم «الحزب الديمقراطي»، فيما يرى بعض الجمهوريين أنّه يقوِّض حقوق الولايات في إدارة الانتخابات».

الكرملين: مفاوضات جنيف ستتناول ملف الأراضي

أعلن الكرملين، الإثنين، أن الوفد الروسي تلقى تعليمات مفصلة من الرئيس فلاديمير بوتين عشية مغادرته إلى جنيف، حيث من المقرر أن تنطلق جولة جديدة من المفاوضات مع أوكرانيا، التي ستبحث مجموعة واسعة من القضايا، بما فيها الأراضي. وقال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، في تصريحات صحفية إن «بوتين على اتصال دائم بالمفاوضين الروس بشأن أوكرانيا»، مؤكداً أن «المفاوضات ستركز على قضايا رئيسية، بينها الأراضي»، وأن «قوام الوفد الروسي تم توسيعه ليشمل مساعد الرئيس الروسي فلاديمير ميدينسكي، ونائب وزير الخارجية ميخائيل غالوزين ومسؤولين آخرين». وأضاف بيسكوف أن الاجتماعات ستُعقد في إطار فريق العمل المعني بالقضايا الاقتصادية، الذي يرأسه المبعوث الخاص للرئيس الروسي، كيريل دميتريف، مشيراً إلى أن عدم مشاركة ميدينسكي في مفاوضات أبوظبي كان بسبب أن تلك الجولة تناولت قضايا أمنية مرتبطة بالعسكريين. وكان بيسكوف قد صرح يوم الجمعة بأن الجولة الجديدة من المفاوضات بين روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا ستُعقد في جنيف يومي ١٧ و١٨ شباط/فبراير. وأفاد مصدر في الأمم المتحدة لوكالة «نوفوستي» بأن المفاوضات بشأن أوكرانيا «لن تُعقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف، ولن تشارك فيها الأمم المتحدة.